تصميم نهج جديد للإدارة البيئية الرشيدة – إدارة الموارد الطبيعية، الحمى والإسلام

الدكتور عودة الجيوسي

معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا

"المعرفة من المنطقة، والعمل للمنطقة"

© معهد WANA 2016 جميع الحقوق محفوظة.

رسم مسار جديد للحكم الرشيد للبيئة: إدارة الموارد الطبيعية، الحمة والإسلام باللغات العربية والإنجليزية على الإنترنت على www.wanainstitute.org

للحصول على نسخة من هذا المنشور يرجى الاتصال ب:

معهد غرب آسيا شمال أفريقيا (WANA)

مجلس الحسن القصور الملكية

عمان

الأردن

هاتف: 407 644 96264+

ساعات العمل: 9 صباحا 5 مساء (UTC +2)

البريد الإلكتروني info@wanainstitute.org

إذن لإعادة النسخ

لا يجب نسخ المعلومات الواردة في هذا المنشور ، جزئيا أو كليا وبأية وسيلة، من دون كلفة أو إذن من معهد WANA . للحصول على إذن لإعادة نسخ المعلومات الواردة في هذا المنشور، يرجى الاتصال بإدارة الاتصالات في المعهد من خلال المعلومات الموجودة أعلاه.

نشر من قبل معهد WANA، مجلس الحسن، عمان، الأردن

المحتوى: دكتورعودة الجيوسي

الغلاف: معهد WANA

التصميم الداخلي: معهد WANA وصحافة التعاون الاقتصادي

التحرير: الدكتور إيريكا هاربر وروزين تايلور، معهد WANA

طبع في عمان، الأردن

يعدّ معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA) مركز أبحاث يعنى بالسياسات، و هو مؤسسة غير ربحية، مقرها عمان، الأردن.
يهدف معهد(WANA) ، الذي يرأسه صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال حفظه الله، إلى العمل لتعزيز الانتقال إلى سياسات وبرامج ترتكز على الأدلة لمعالجة تحديات التنمية والتحديات الإنسانية التي تواجهها منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا
يطمح معهد (WANA) أن يكون مصدر موثوق للمعلومات والأدلة والآراء، وأن يفتح أبواب النقاش أمام رواد البحث وصنّاع القرارات في المنطقة.
يجري معهد (WANA) البحوث، يستضيف المؤتمرات وينظم حلقات عمل تدريبية في عدة مجالات، كالعدالة الاجتماعية، الاقتصاد الاخضر، والامن الانساني. يؤمن معهد (WANA) بأن هذه المجالات الثلاثة تمثل القضايا الاكثر أهمية التي تواجهها منطقتنا، والفرصة الأفضل لمنح عملنا تأثيرا مغيّرا.

حلول ناجحة :(GIZ) الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

خدماتها حول العالم في مجال التعاون الدولي للتنمية المستدامة. وتعد وزارة GIZ توفر الوكالة الألمانية للتعاون الدولي التعاون الاقتصادي والتنمية الراعي الرئيسي لها ولكن تعمل الوكالة بشكل وثيق مع القطاع الخاص راعية للتواصل .الناجح بين سياسة التنمية والتجارة الدولية

في الأردن منذ أكثر من 40 عاما وافتتحت مكتباً في العاصمة عمان في 1979. وقد كان للنزاع في GIZ وتعمل الأردن في GIZ سوريا وعدم الاستقرار في المنطقة أثر مباشر على الأردن حيث لجأ مئات الآلاف من سوريا. وتدعم خلق آفاق على المدى البعيد لكل من الأردنيين والسوريين وذلك عبر مساعدة المجتمعات المضيفة حيث يعيش العديد من .اللاجئين وبالتالي المساهمة في دعم استقرار البلد

ومشاكل التنمية التي تواجه الأردن ناتجة بشكل أساسي عن نقص الموارد الطبيعية كما تعتبر قضايا التغير المناخي والتلوث مشاكل أساسية. وحاليا يركز التعاون الأردني- الألماني على المياه بالاضافة إلى العمل والتعليم. ومنذ 2001 بالمساعدة على GIZ كانت قضية المياه أولوية في هذا التعاون إذ يهتبر الأردن من أفقر الدول بالمياه في العالم وتقوم توفير نظام إدارة مياه ملائم ومستدام خلال تدابير متنوعة. ولغاية فتح آفاق أمام الأردنيين والفلسطينيين والسوريين منذ 2015 باعتبارها أولوية والقيام بالترويج لتدابير GIZ المقيمين في الأردن في مجالات العمل والاقتصاد فقد بدأت أيضا بالترويج لحماية البيئة والحفاظ على GIZ في مجالات التعليم والتدريب المهني وخلق فرص العمل. كما تقوم .الموارد وإدارة النفايات في الأردن وبالإضافة إلى ذلك هناك العديد من البرامج الإقليمية التي يتم تنفيذها من الأردن

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

يعود حضور الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية في الأردن إلى العام 2001 وتقوم الوكالة السويسرية بدور فاعل في تقديم المساعدة وتحسين ظروف المعيشة للمجموعات الأقل حظا في المجتمع الأردني بالإضافة إلى المجموعات المستضعفة مثل اللاجئين والعمالة الوافدة والتركيز بشكل خاص على النساء والأطفال. لتحقيق هدفها الأساسي تقوم .الوكالة السويسرية بالتركيز على المداخلات ضمن ثلاث مجالات رئيسية: الحاجات والخدمات الأساسية والحماية والمياه في مجال المياه، تركز الوكالة السويسرية على تطبيق مبادئ "إدارة الموارد المائية المتكاملة" في المشاريع التي تبحث في مجال حلقة المياه. وتنقسم المشاريع الأخرى في مجال الدعم التقني وتقديم البرمجيات والدعم بالمعدات. وتشترك :الوكالة السويسرية بشكل أساسي في ما يلي

حماية المياه الجوفية وأعمال مراقبتها؛
.إنتاج المياه العذبة ومن ضمنها معالجة وتحلية المياه بالطرق التقليدية
.توزيع المياه العذبة
.تحسين الري مع التركيز على طافة المياه وأمن الغذاء
.إدارة المياه العادمة
مسح المناطق عبر طائرة مساحية أو ما يتعارف عليه بطائرة من دون طيار، و
.التدريب المهني على إدارة مشاريع المياه وتنفيذ مشاريع المياه ·
.نشر الوعي بين مستخدمي المياه على كافة المستويات ·

(FES) مؤسسة فريدريش إيبرت

مؤسسة فريدريش إيبرت هي منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاشتراكية وأحد أقدم المنظمات السياسية الألمانية. إذ تأسست في عام 1925 وتعتبر الإرث التاريخي لفريدريش إيبرت أو رئيس منتخب في ألمانيا إذ نجح إيبرت الديمقراطي الاشتراكي من أصول متواضع وتبوأ أعلى منصب في البلاد على الرغم من المعارضة الشديدة التي لقيها من النخبة السياسية غير الديمقراطية في ذلك الوقت. إذ تحمل عبء الرئاسة في بلد مأزوم بعد الهزيمة التي تلقاها في الحرب العالمية الأولى. وقد كان لتجربته الشخصية المليئة بالمتاعب في تجاوز الرتب وخوض المعارك السياسية أثر كبير في اقتراحه تأسيس هذه المؤسسة وأن يكون لها هدف بثلاثة الأبعاد:

المساهمة في التفاهم والتعاون الدولي حيثما كان ذلك ممكنا بهدف تجنب اندلاع حروب ونزاعات جديدة.

دعم الثقافة الديمقراطية والتعددية السياسية عبر التثقيف السياسي لكافة فئات المجتمع.

إتاحة فرص التعليم العالي والبحث للموهوبين عبر تقديم المنح الدراسية

وطلب فريدريش إيبرت في وصيته من المعزين أن يتبرعوا بالنقود بدلا من إرسال الزهور، وبالتالي توفير الموارد المالية اللازمة لمؤسسته. وبعد وفاته في 1925 تأسست مؤسسة فريدريش إيبرت. وقد منعت هذه المنظمة فور استلام النازيين للسلطة في عام 1933، ولم تعد المنظمة إلى العمل حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية. واليوم تعمل مؤسسة فريدريش إيبرت في أكثر من 100 دولة حول العالم وما زالن نسعى لتحقيق الأهداف التي سبق ذكرها أعلاه والتي بقيت ذات أهمية منذ وفاة مؤسسها في 1925.

جدول المحتويات

المقدمة 2

1: الرؤية الكونية للبيئة من منظور إسلامي 4

2: فقه البيئة من منظور إسلامي 5

3: فقه المقاصد ا وإدارة الموارد الطبيعية 7

4: نماذج التنمية الإسلامية: الحمى 8

5: الحمى: نموذج للتنمية المستدامة 10

6:تطوير مسار جديد للتنمية المستدامة 13

وقد كتبت هذه الورقة من قبل الدكتور عودة الجيوسي بالتعاون مع فريق الاقتصاد الأخضر في معهد غرب آسيا - شمال أفريقيا

هذا المنشور مُمول من GIZ بالنيابة عن الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ). ويعكس هذا المنشور وجهات نظر المؤلف فقط ، و ليس من الضروري أن تكون وجهات نظر أي من GIZ أو BMZ

المقدمة

لقد أسفرت نماذج التنمية الرأسمالية عن الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية وتحديدا المياه. فاليوم يواجه ما يقارب 80 في المائة من سكان العالم انعدام الأمن المائي؛ ففي الدول النامية يفتقر 1.1 مليار شخص إلى توافر مصادر المياه ويفتقر 2.5 مليار شخص إلى وسائل الصرف الصحي الآمنة.[1] يؤثر انعدام الأمن المائي وتدهور الموارد المائية على تكامل النظام البيئي، الأمر الذي ينتج عنه انقراض بعض الأنواع، وفقدان مواطنها، وانهيار الإنتاجية. في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا (وانا) استهلكت خمس من بين دول شبه الجزيرة العربية السبع مواردها المائية المتجددة.[2] وقد أدت تحليه المياه - سعيا لتوفير مياه الشرب النظيفة– إلى مشاكل بيئية مثل نقص المياه المالحة وهو ما يهدد النظم البيئية البحرية وينذر بعواقب أوخم على نظم العيش والأمن الغذائي.

كما يعتبر انعدام الأمن المائي عاملا آخر في تدهور حالة الأرض والتصحر والعجز في إنتاج الغذاء. ويتوقع بحلول العام 2025 أن يزيد معدل سحب المياه بنسبة 50 في المائة على الأقل دافعا أغلب الدول في المنطقة إلى انعدام الأمن الغذائي.[3] وتدور هذه الضغوط في حلقة مفرغة؛ فنقص الغذاء يؤدي إلى الإفراط في الإنتاج الذي يحمل القدرة الاستيعابية للأرض فوق طاقتها ويؤدي إلى انخفاض الموارد التي يمكن من خلالها زيادة إنتاج الغذاء. وتتجاوز مثل هذه النتائج حدود الدول القطرية. ويرتبط نقص الأمن في الغذاء والماء والطاقة بشكل متزايد بعمليات النزوح والصراعات التي نراها في أمثلة راهنة تضرب أجزاء عديدة من المنطقة.[4] ففي الأردن ولبنان يشكل تعداد اللاجئين السوريين ضغطا متزايدا على القطاع الزراعي وشبكات إمداد الغذاء، وفي العراق سببت الملوحة والتصحر في جعل 40 في المائة من الأراضي غير قابلة للزراعة لتزيد من حجم الهجرة إلى الأماكن الحضرية. وفي اليمن جعلت نفس الأسباب البلاد معتمدة على أسواق الغذاء العالمية بشكل كبير مع تسبب الهزات الكبيرة في االأسعار في صراع داخل المجتمع المحلي. وفي سوريا تسبب الجفاف في سلسلة من الأحداث من بينها النزوح وانعدام الأمن الغذائي والبطالة وهو الأمر الذي ساهم في تقويض الحوكمة في عام 2011.[5]

ويتوقع أن تتفاقم هذه المؤشرات في السنوات القادمة. ويتوقع أن يصل عدد سكان الدول العربية إلى 487 مليون بحلول العام 2025، مقارنة ب 3595 مليون في العام 2010.[6] وتتطلب إعاشة هذا العدد من السكان زيادة قدرها 70 في المائة في إنتاج الغذاء وسيحتاج الإنتاج السنوي من الحبوب إلى الارتفاع ليصل إلى 3 مليار طن بدلا من 2.1 مليار طن اليوم، وسيحتاج الإنتاج السنوي من اللحوم إلى الارتفاع بأكثر من 200 مليون طن ليصل إلى 470 مليون طن.[7] ومن الآثار الإضافية قلة فرص العمل في القطاع الزراعي ونمو أعداد الشبابوالهجرة إلى المناطق الحضرية. في حقيقة الأمر يعيش أكثر من 55 في المائة من تعداد سكان المنطقة في المدن.[8] وعادة ما تستقبل هذه الهجرة الأراضي الصحراوية المستصلحة والأراضي الهامشية في المناطق المتاخمة للمدن ، والتي بدورها تحتاج إلى التوسع في مرافق المياه البلدية وتوسيع مشروعات المياه غير التقليدية، ونقل المياه وتحليتها. ويعمل لتحقيق أهداف تتعارض مع أهداف الحكومة في تعزيز أساليب الحياة الريفية المستدامة وضمان كفاية إنتاج الغذاء عن طريق ترشيد موارد المياه والحد من الاستنزاف.

وللتصدي للتحديات أعلاه لا بد من تبني منهجية الأدارة المتكاملة للموارد المائية.وتبني نهج التنمية المستدامة كثقافة وسلوك. ويعتبر مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية مفهوما متعدد الأبعاد كونه ينظر للمياه على أنها جزء لا يتجزأ من النظام البيئي: كمورد طبيعي وسلعة اجتماعية واقتصادية. ويمكن تتبع تطور التحولات في النظرة الى الماء على مدار العقود الثلاثة الأخيرة من كونها سلعة اقتصادية إلى سلعة اجتماعية ومؤخرا "المياه كحق من حقوق الإنسان".[9]

وتحتل الإدارة المتكاملة للمياه بعدا حيويا بين خطط وبرامج االقطاعات المختلفة في إطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية منذ عقد التسعينيات وما بعدها.[10]

---

[1] ف. مالين وروكستروم "توازن المياه للإنسان والطبيعة: نظرة جديدة للإيكولوجيا الهيدرولوجية، الناشر إيرث سكان (2004) 46- 54.

[2] أ سواينجدو "تقرير الأمم المتحدة حول المياه لعام 2012: عدم استخدام الماء لأغراض سياسية." التنمية والتغيير 44.3 (2013) 823- 835.

[3] س خيمنغ و م. و. روز جرانت "إنتاجية المياه في العالم: الموقف الحالي والخيارات المستقبلية" الإنتاجية المائية في الزراعة: قيود التنمية وفرصها 1 (2003) 163.

[4] انظر هـ. العايدي "المياه والغذاء والنزوح في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا" معهد دراسات غرب آسيا وشمال أفريقيا (2015) 18 – 30.

[5] أ. بيك "الجفاف والسدود والبقاء على قيد الحياة: ربط المياه بالصراع والتعاون في الحرب الأهلية السورية" منتدى الشئون الدولية الخامس، رقم 1 (2014) 11.

[6] تقدير عدد السكان للبلدان العربية الاثنتان والعشرين في سيناريو الخصوبة الثابت المأخوذ من شعبة السكان بإدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم، مراجعة العام 2009، يمكن الاطلاع عليه في <http://esa.un.org/unpd/wpp2008/index.htm> تاريخ الاطلاع 21 يونيو 2015.

[7] هـ. جودفري و ج. تشارلز وآخرون "الأمن الغذائي: تحدي إطعام 9 مليار نسمة" العلوم 327.5967 (2010) 812 – 818.

[8] شعبة السكان بإدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم، مراجعة العام 2006، يمكن الاطلاع عليه في http://www.un.org/esa/population/publications/wpp2006/wpp2006.htm تاريخ الاطلاع 21 مارس 2015.

[9] ع. الجيوسي "المياه كحق من حقوق الإنسان: نحو عولمة المجتمع المدني" نشر في تنمية الموارد المائية ف. تايلور (محرر) 2007.

[10] معهد الموارد العالمية والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية و"برنامج الأمم المتحدة للبيئة (1992) الاستراتيجية العالمية للتنوع البيولوجي" معهد الموارد العالمية واشنطن العاصمة ، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية، جلاند (1992).

كما تعد التنمية المستدامة أسلوبا متعدد الأبعاد يركز على الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتمثل فهما للتنمية على أنها عملية تسعى الى تلبية الاحتياجات الحالية دون إهمال قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة.[11]

> وقد تعرضت أطر العمل هذه للنقد باعتبارها غير مناسبة لتفسير حالة التدهور البيئي الذي يحدث في سياق التنمية والعولمة الاقتصادية. حيث يرى بعض النقاد أن النموذج الرأسمالي هو المحرك الرئيسي للأزمة البيئية. ففي هذا النموذج يتم الربط بين الأستهلاك والسعادة مما يؤدي الى الإفراط في الاستهلاك وتدهور واضمحلال الموارد الطبيعيةا. ولم يجر إلا القليل من النظر في ما إذا كانت مكاسب التنمية تتم مشاركتها بالتساوي وما هي العواقب التي ستلقاها الأجيال القادمة. ويشكل هذا أساسا لعواقب أوسع تأثيرا منها زيادة التفاوت الاجتماعي والفساد والفقر. ومن القضايا الخطيرة المشاركة غير العادلة في تحمل الأعباء. وبرغم تركيز الاستهلاك في العالم المتقدم إلا أن البلدان النامية عادة هي من تتحمل الآثارالسلبية. فعلى سبيل المثال، يستهلك العالم المتقدم (والذي يمثل 25 في المائة من تعداد سكان العالم) ضعف باقي دول العالم مجتمعة 15 مرة من الورق وعشر مرات من الصلب وعشر مرات من الطاقة.[12]

وقد استطاع هذا الموقف أن يظهر للعيان بسبب اختلال السوق. ففي الاقتصاد المعولم لا تقيم السلع العامة المشتركة– كالجو والماء والتنوع البيولوجي – بالقيمة التي تستحقها وتقل أدوات الحماية التنظيمية التي تمنع إساءة استخدامها. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك ظهور التجارة الافتراضية للماء والدور الذي لعبته تلك التجارة في عولمة أزمة المياه. فعند شراء قميص مصنوع من القطن الباكستاني أو تناول أرز تايلاندي أو استهلاك قهوة آتية من حبوب منشؤها وسط أمريكا تؤخذ في مقابلهم مياه من نهر السند ونهر ميكونغ أو قواعد أصول المياه في كوستاريكا. يحتاج الأمر إلى ما يملئ 25 حوض استحمام لزراعة 9 أوقيات من القطن لصناعة قميص، و25 جالونا من المياه لزراعة حفنة من الأرز و2650 جالونا من المياه لزراعة علبة قهوة بزنة رطل واحد.[13] ولأن المياه سلعة عامة والوصول إليها مفتوح، فإن الإنتاج يؤثر على هيدرولوجية منشأ البضائع لكن هذا الأثر لا ينعكس في السعر. فمعنى ذلك أن الأسواق التي تعمل بشكل غير صحيح ستؤدي االى الاستغلال والإفراط في اموارد الطبيعية.[14]

هناك توجه علمي واسع يرى أن الوضع الراهن من نمط الأستهلاك والنمو لا يتوافق مع قدرة الكوكب على استدامة الحياة. وقد أدى هذا إلى بروز الدعوات المنادية بالتغيير الجذري في أنماط الحياة الاستهلاكية والبحث عن أطر تنظيمية جديدة لتوزيع الموارد الطبيعية في ضوء مبادئ التنمية المستدامة. ومع ذلك فالنظام الرأسمالي له العديد من ا أصحاب المصالح مثل البنوك ووسائل الإعلام والشركات والحكومات وكل منها يستفيد من نمط الاستهلاك والتنمية السائد. ويمكن ملاحظة هذه التوجهات بسهولة في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا حيث تستخدم التكنولوجيا للتعامل مع الآثار البيئية بدلا من معالجة الأسباب الأصلية. ومن الأمثلة على ذلك تحليه المياه و استنزاف المياه الجوفية والاعتماد على الواردات الغذائية والاستغلال الأحادي للموارد المائية على حساب الأطراف المستفيدة الأضعف الموجودة على ضفاف الأنهار.[15]

من الواضح أن هناك حاجة لتطوير خطاب يتعلق باستدامة إدارة الموارد الطبيعية – يستمد مرجعيته من القيم المحلية. ويجب أن يكون هذا الخطاب مدعما بالأدلة الكافية من فقه الواقع والمصلحة العامة، ومقنعا من أجل إحداث التغيير المطلوب على مستوى نظم الحوكمة والسياسة والمجتمع المحلي والأفراد. وبينما يتزايد الاعتراف بالدور الذي تلعبهالقيم والمعرفة التقليدية في إدارة الموارد وتطوير السياسة العامة إلا أن هناك اهتمام أقل بالدور المحتمل للدين في حماية الموارد الطبيعية ويقول الفيلسوف البيئي روغر غوتليب أن "الأديان لها إسهام فريد ومصيري في حماية البيئة. وفي الأساس إن حماية البيئة ووربطها بالقيم الدينية يساهم في إحداث تغيير أكثر عمقا كأستجابة للأزمة البيئية".[16] يطرح هذا البحث وجهة نظر تفترض أنه في العالم الإسلامي قد تشكل القيم والأخلاق المستمدة من الإسلام أساسا لخطاب مستنير قادر على توحيد الحراك البيئي الأيجابي الذي نحتاجه لمواجهة التحديات البيئية الراهنة.[17] يوفر الفقه الإسلامي قاعدة رصينة للابتكار واتوليد المعرفة والتعلم من التجارب الناجحة في حماية البيئة وفي الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية.[18] تتناول الفصول التالية مجموعة من المفاهيم الإسلامية حول حماية البيئة، وتتناول النماذج البيئية االتنموية المستلهمة من الحضارة الإسلامية، وتقترح تصورا لنموذج إسلامي جديد لأدارة الموارد الطبيعية.

---

[11] لجنة برونتلاند "اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية" (1987) مستقبلنا المشترك.

[12] و. م. أدامز و س. ج جينرينو: نقلة إلى الاستدامة، اتحاد الحوار العالمي (2009).

[13] ف بييرس عندما يجف النهر/ المياه الأزمة الساحقة للقرن الحادي والعشرين، مطابع بيكون (2006).

[14] ل ركيواك "منوذج إسلامي للتنمية المستدامة لمنطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا" معهد عرب آسيا وشمال أفريقيا (2015) 1 – 3.

[15] س أبصر "مستقبل إدارة الموارد المائية في العالم الإسلامي" نشرة الدراسات المستقبلية 17 (3) (2013) 1 – 20.

[16] ر. غوتليب "إيمان أخضر: مناصرة البيئة بدافع ديني ومستقبل كوكبنا (2006).

[17] هـ. أ. عامري "إدارة المياه في الإسلام" المياه العالمية 26.4 (2001) 481 – 489.

[18] ع. الجيوسي " القيم الإسلاميةوالتنميةالقرويةالمستدامة" النشرة القروية 21، ألمانيا (2009).

1: الرؤية الكونية للبيئة من منظور إسلامي

ينظر الخطاب الإسلامي للموقف البيئي الراهن على أنه أزمة في القيم متجسدة في النظم الاقتصادية المعاصرة، والمؤسسات السياسية، والعلاقات الاجتماعية.[19] فتغير المناخ – على سبيل المثال –يمكن تفسيره على أنه نتيجة لسوء إدارة الإنسان للموارد وسلوكه الأخلاقي تجاه الحياة والآخر. ولذلك يكتسب التدهور البيئي مفهوما ذا دلالات أوسع وأكثر تكاملا؛ فهو ليس مجرد كارثة بيئية لكنه أيضا كارثة إنسانية مرتبطة بالبيئة وبالأمن البشري والتماسك الاجتماعي ونظام الحوكمة للموارد الطبيعية . إن الأزمة البيئية الحالية أثر طبيعي ناتج عن تدهور قيم الجمال وغياب التصالح مع المحيط الخارجي وتلوث عالم الأفكار والروح .[20]

يدعو الخطاب الإسلامي إلى إعادة النظر في الأسس الفكرية والمعرفية والأخلاقية التي بني عليها المجتمع الغربي. ومن الفرضيات الرئيسية فيه أن المجتمعات التي تحركها القيم لا يمكنها خلق منهجيات مبدعة ومبتكرة لإدارة الموارد إلا من خلال الفهم العميق للقيم الاجتماعية وللسياق التاريخي.

إن الرؤية الإسلامية للتنمية المستدامة يطرح نسقا للتفكير في التنمية المستدامة مغايرا للفكر الغربي، إذ تحث الرؤية الإسلامية على تبني الاقتصاد المبني على الأعتدال في الاستهلاك (الزهد). وهذا ينسجم مع تعاليم النبي (صلى الله عليه وسلم) الذي أعلى قدر الحياة البسيطة ولم يشجع على كثرة الرفاهيات.[21] كما يهدف الإسلام إلى إيجاد مجتمع قائم على المساواة والعدالة وويخلو من التفاوت الاجتماعي الاقتصادي. فيطلب ممن الموسرين أن يتكافلوا مع الفقراء والمحرومين لتأصيل معاني التراحم.. ولا ينتقل المجتمع إلى مرتبة اجتماعية اقتصادية أعلى إلا بعد وصول أغلب الناس إلى مستويات معيشة متقاربة.[22]

يتأسس المجتمع الإسلامي ويستمد هديه من مراقبة الله – التقوى –وهي مجموعة من القيم تشمل العدل والإحسان وصلة الأرحام والحد من الفساد.[23] وتتعارض التقوى مع الرأسمالية في أنها تشجع الناس على توجيه طاقاتهم بعيدا عن الاستهلاك المفرط والكماليات وتوجيهها نحو الإثراء الذاتي الروحاني والوعي المجتمعي. وبعيدا عن نطاق الاقتصاد المعولم؛ كذلك يشجع الإسلام على نمط التنمية ضيقة المتمحورة حول الإنسان والتي تعود بالنفع على المجتمعات المحلية. وربما لا يكون من الغريب أن يكون للمال وظيفة مختلفة تماما في المجتمع الإسلامي عنه في المجتمع الغربي. فمن منظور إسلامي ينظر للمال على أنه وسيلة لتبادل السلع والخدمات وليس على أنه سلعة لها قيمة في ذاتها. وعلاوة على ذلك يتم التشارك في الأرباح والخسائر في النموذج الاقتصادي الإسلامي بما يقلل سبل ظهور عدم المساواة والفوارق الطبقية.[24]

وفي ظل هذه الرؤى المختلفة نجد أن الإسلاميقدم إطارا للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ولمعالجة أسباب التدهور للبيئة. وكما سنعرض فيما بعد ، يحتوي التشريع الإسلامي على إطار أخلاقي مفصل يوضح العلاقة بين البيئة وساكنيها. ويسمح للإنسان باستهلاك الموارد الطبيعية والانتفاع بها لكنه لا يحتكر الطبيعة بطريقة تدمر البيئة دمارا لا رجعة منه، بل إنه يفرض على الناس المشاركة في ما زاد عن احتياجاتهم وكذلك في حالة ندرة الموارد إذ أن هذه الموارد محدودة ولأن الناس مسؤولون أمام الله عن أفعالهم على الأرض.[25] علاوة على ذلك تؤكد العقيدة الإسلامية على أن الخالق هو مالك النظام البيئي وهو الذي ائتمن البشر على نقله إلى الأجيال التالية. وتعنى فكرة كون البشر شهداء ومؤتمنين على رأس المال الطبيعي مسؤوليتهم عن استغلال الموارد بطريقة مسؤولة وتتسم بالمساواة وتتوافق مع مفاهيم التنمية المستدامة والعدالة بين الأجيال. وتمثل هذه المفاهيم معا أساسا للاستدامة والحياة الطيبة.[26]

---

[19] ع. الجيوسي "حالة النظم البيئية وتقدم المجتمعات: إحصائيات ومعارف وسياسة" منظمةالتعاونوالتنميةفيالميدانالاقتصادي (2008).
[20] السيد أختار "نحو منهج إسلامي للتوازن البيئي" الدراسات الاقتصادية الإسلامية 3.2 (1996) 57 – 77.
[21] ت. كوران "النظام الاقتصادي في الفكر الإسلامي المعاصر: التفسير والتقييم". النشرة الدولية لدراسات الشرق الأوسط. 18.02 (1986) 135 – 164.
[22] ع. الجيوسي: الإسلام والتنمية المستدامة: نظرات عالمية جديدة، جاور للنشر المحدودة (2012).
[23] م. أسيوطي "منهجية الاقتصاد السياسي في الاقتصاد الإسلامي: فهم نظامي لنظام اقتصادي بديل" نشرة كيوتو لدراسات المنطقة الإسلامية 1.2 (2007) 3 – 18.
[24] س ناقفي، ن حيدر، عبد القادر "أبعاد النموذج الاقتصادي الإسلامي" الدراسات الاقتصادية الإسلامية 4.2 (1997) 1 – 24.
[25] ع. الجيوسي "بيان دبلن والمبادئ الإسلامية" إدارة الموارد المئية والسياسة" الدراسات الاقتصادية الإسلامية 4.2 (1997) 1 – 24.
[26] شابرا، محمد عمر، م. عمر شابرا: الإسلام والتحدي الاقتصادي. لايسيستر: المؤسسة الإسلامية 1992.

2: فقه البيئة من منظور إسلامي:

تدعم النصوص الدينية والعلوم الإسلامية المكانة المركزية التي تحتلها البيئة في الحياة الإسلامية والأهمية الروحية للطبيعة وأهمية الحفاظ على التوازن البيئي الأنساني؛ كما يلي.[27]

2.1 التناغم

الرؤية الإسلامية للطبيعة ترى على أنها من خلق الله لفائدة كل البشر.[28] وقد خلق العالم لحكمة سامية ووضع الله تقديرا لكل العناصر الموجودة في الطبيعة بتقديره الإلهي – فكل شيء خلقه الله له سبب ومعنى وقيمة.[29] وتمثل هذه الفطرة حالة التناغم بين الطبيعة والبشر. ولذلك يرى الإسلام البيئة من منطلق ا التوازن البيئي (قدر وموزون) على أنها جزء من "التوازن الأكبر" للعالم.[30]

إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاه ُبِقَدَرٍ.[31]

وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا َطَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ لاَّ أُمَم ٌأَمْثَالُكُم.[32]

2.2 التوحيد

يقوم التوحيد على مبدأ أن الكون خلقه ويحكمه ويرزقه إله واحد ، وبهذا يتحد المسلمون ضمن رؤية واحدة موحدة. ويركز التوحيد على العلاقات بين الإنسان والله، والإنسان والإنسان، والإنسان والكون.[33] فالإسلام ينظر للبشر والنظام البيئي باعتبارهما جزأين متكاملين ينتميان لنفس الكون ويخضعان للقانون الإلهي. والمعنى المركزي هو الترابط بين البشر والكائنات الحية والنباتات والأرض والماء والهواء والكائنات غير المدركة أنها كلها من خلق الله. وبهذا تصبح حماية البيئة رسالة إنسانية توحد الجهد البشري لصون كافة أشكال الحياة.

> إذا لم يخلق الله الأشجار والحديد والأدوات المختلفة اللازمة لتصنيع السفن وإذا لم يعلم الناس كيف يستخدمون كل هذه الأشياء، وإذا لم يخلق الماء كمجرى يجعل السفن تتحرك فيه، وإذا لم يخلق الرياح بحركتها القوية، وإذا لم يوسع الأنهار ويعمقها بما يكفي لتسيير السفن فيها، لكان يستحيل الاستفادة من هذه السفن. إنه الله الحكيم المدبر والمسخر لهذه الأمور لتيسيير حياة الأنسان .[34]

2.3 الخلافة

وكما أن الله هو مالك كل الموارد الموجودة بالأرض فالإنسان مطلوب منه أن يستخدمها بالطرق العادلة والصحيحة. فعلى البشر أن يعملوا كمؤتمنين يستفيدون منها طبقا لشروط الأمانة.[35] وكما لاحظنا سابقا ينظر الإسلام للبشر على أنهم خلفاء الله في الأرض، منحهم الله موارد معنوية ومادية لأداء وظيفتهم على الأرض وترشدهم الشريعة في استخدامهم الصحيح والعادل للموارد.[36] ولم يمنح البشر سلطة أو رخصة للهيمنة أو الاستغلال المطلق بدون ضوابط.[37] وعلى النقيض من الرأسمالية – التي تحمل معنى المصلحة الشخصية وتضخيم المنفعة الشخصية –فالأستخلاف في الأرض يعني صون الموارد وعمارة الأرض لتحقيق المصلحة العامة

---

[27] أختر (ن 20) 57 – 77.
[28] ف. م خالد "الإسلام والبيئة" الجزء الخامس (2002): 332 – 339.
[29] ش نصر "الإسلام، العالم الإسلامي المعاصر والأزمة البيئية" العناية بالأرض: أنطولوجيا الأخلاقيات البيئية (2009) 82.
[30] ش نصر: الدين ونظام الطبيعة، العدد 1994، مطابع جامعة أكسفورد (1996).
[31] القرآن الكريم 54: 49
[32] القرآن الكريم 6: 38
[33] "المؤتمر الدولي الثاني للعلوم المعاصرة في الإسلام: تراث إسماعيل راجي الفاروقي" (2013)
[34] س الريسوني: الإمام الشاطبي ونظرية مقاصد الشريعة 3 ت (2005).
[35] س الحسيني و أ. وقار "مبادئ تخطيط نظم الهندسة البيئية في الحضارة الإسلامية" رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ستانفورد (1971) 57.
[36] الجيوسي (ن 22).
[37] أ. ستيا، "الأبعاد الداخلية للحياة الخضراء: توضيح نظرية البيئة المتعمقة في الإسلام" 5 (2) الإسلام والعلوم 117، 120 (2007).

2.4 الأيمان بالآخرة

يمكن النظر للآخرة بشكل متجرد على أنها المساءلة بمنظور أوسع يشمل كل حركات الأنسان. فالمسلمون يؤمنون بأن كل ذرة من العمل الصالح توزن أمام الخالق في الآخرة.[38] ولذلك يتوجب على البشر أن يقيموا أثر اختياراتهم أثناء الحياة في سياق الآخرة. عمليا؛ يعمل هذا الأمر كنظام مراقبة ذاتي لضمان التصرف المسؤول.

2.5 الوعي البيئي

اعتمد العلماء المسلمون لفترة طويلة على النصوص التأسيسية لتأسيس مفهوم الوعي البيئي في إطار العقيدة الإسلامية. ففي الإسلام يمتلك كل نشاط بشري بعدا أعمق، فالأعمال لا بد أن يكون لها معنى سماوي وهادفة وتتمحور حول غاية. وبحسب شابرا، فالمسلم يحرم عليه ممارسة سلوك ضار بالبيئة.[39] ويربط الأسس الأخلاقية لحماية البيئة في الإسلام بمبدأ "لا ضرر" الذي يحرم بموجبه على المسلمين إيذاء الآخرين. ويؤكد على أنه إذا كان التدهور البيئي يؤذي الأجيال الحالية والقادمة فعلى الأفراد والمجتمع أن يتولوا حماية الأصول الطبيعية. وبحسب ما يقوله الحسيني فإنه يجب تجنب الإخلال بالنظام البيئي من أي نوع لأنه (أ) أمر أخلاقي من أوامر الشريعة، (ب) واجب لحماية المصلحة العامة والمصلحة الكونية العامة لكل البشر.[40]

مَا مِن مُسلم يَغرِسُ غَرْسًا أو يَزرَعُ زَرْعًا فيأكُلُ مِنه طَيرٌ أو إنسَانٌ أو بهيْمَةٌ إلا كان لهُ بهِ صَدقَةٌ "[41]

تسبح له السماوات السبع والأرض ومن فيهن وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم إنه كان حليما غفورا [42]

2.6 البساطة في العيش (الزهد)

من المبادئ الرئيسية للمنهج الإسلامي في الحياة (الزهد). فالأفراد عليهم واجب المحافظة على الموارد ، بما في ذلك استخدام الموارد بإسراف وعدم استبدال غيرها بها إلا بعدما لا يعود وراءها أي نفع:[43]

وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ[44]

وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الأَرْضِ هَوْنًا[45]

2.7 التراحم

يعد الشعور بالغير جزءا لا يتجزأ من المجتمع الإسلامي، ويرتبط ارتباطا وثيقا بمفاهيم التضامن والأخوة.[46] فالعدالة والسلوكيات الأخلاقية مبادئ محورية تدعو لها تعاليم الإسلام ولكل منها آثار مهمة عند اتخاذ قرارات تتعلق بإدارة الموارد الطبيعية. وينتظر من المسلم أن يكون مساهما فاعلا في العمليات التشاركية الموجهة للمجتمع، فعليه أن يكون عادلا في رأيه وسلوكه نحو الآخرين، وصادقا ولا يفرق، ومقتصدا ويتجنب الكبر. وتضرب سنة النبي صلى الله عليه وسلم مثالا واضحا لهذه الفكرة "المجتمع المقتصد" التي تحض على العمل الجماعي والمسئولية عن فعل الخير وتنهى عن إلحاق الأذى أو الضرر بأي كائن حيا كان أو ميتا.[47]

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ[48]

---

[38] اسماعيل راجي الفاروقي: أسلمة المعرفة: مبادئ عامة وخطة للعمل. هيرندون في إيه: المعهد الدولي للفكر الإسلامي، 1982.
[39] محمد عمر شابرا: مستقبل الاقتصاد: منظر إسلامي وأساس إسلامي، 2000.
[40] أختر محمد رمضان: "نحو منهجية إسلامية للتوازن البيئي" الدراسات الاقتصادية الإسلامية 3.2 (1996): 57 – 77.
[41] جميل محمد السيد، دراسة في قضايا البيئة في ضوء القرآن والسنة. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (1999).
[42] القرآن الكريم 17: 44
[43] س. برش وآخرون "الأطر القانونية الحاكمة للمياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" تنمية الموارد المائية 23.4 (2007): 595 – 624.
[44] القرآن الكريم 7: 31
[45] القرآن الكريم 25: 63
[46] م مصلح الدين: علم الاجتماع والإسلام: دراسة مقارنة للإسلام ونظامه الاجتماعي: المطبوعات الإسلامية (1977).
[47] الجيوسي (ن 22).
[48] القرآن الكريم 49: 13

3: فقه المقاصد في إدارة الموارد الطبيعية

وفي ضوء هذه المبادئ يمكن شرح مجموعة من الأعراف التي ترتبط بالموارد الطبيعية لضمان الاستدامة والحياة والطيبة. ويجب أن ينظر لهذه الأحكام على أنها للموازنة بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية، بما فيها تلك الحقوق المرتبطة بالمكونات غير الحية الموجودة في الطبيعة كالجو والموارد المحدودة والأجيال القادمة.

3.1 إدارة الأرض وحفظها

تقسم الشريعة الإسلامية الأرض إلى نوعين: خاصة وعامة. فالأرض الخاصة هي الأرض المملوكة لأفراد أما الأرض العامة فتمثلها الأرض (أ) الموات، أو (ب) الأرض المؤتمن عليها أو الموهوبة(الوقف) أو (ج) المملوكة للحكومة. وهناك نوع آخر يطلق عليه الحما أو "المنطقة المحمية". والحمى هي أراض عامة يمكن استخدامها لأغراض الصالح العام.[49]

ولا يمكن تحقيق الفهم الأفضل للتشريعات الإسلامية حول إدارة الأرض إلا من منظور المصلحة العامة. وتشمل حماية المنافع العامة من الإضرار بها لمصلحة خاصة، وتقييد الإسلام لحقوق التملك بعدم الإسراف في الاستخدام أو الاستخدام بطريقة تحرم الآخرين من حقوقهم،[50] وأن البشر كلهم يحق لهم الاستفادة من الموارد الطبيعية ب بشكل عادل، وأن الدولة تتحمل ملكية الأرض لصالح المجتمع، وتكامل حقوق التملك الإسلامية مع عنصر إعادة التوزيع – الذي يظهر في مؤسسات كالوقف والزكاة.

> من أحيا أرضا ميتا فهي له.[51]

ويتحمل الشخص الذي يلوث أرضا خاصة أو عامة نفقة الضرر اللاحق بها طبقا للأحكام القريبة من القانون العام المتعلق بالضرر. وتقدم السنة مصادر أساسية لهذا، فقد منع النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه من تلويث الطرق والأماكن المستخدمة للاستظلال (وكذلك الأنهار والمياه الراكدة).[52] وحتى في وقت الحرب تمنع الأحكام الإسلامية تدمير الأشجار أو المحاصيل أو الماشية أو الأرض الزراعية.[53] ويحرم كذلك الاستخدام أو الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية.[54] كما تؤكد التعاليم الإسلامية على أهمية زراعة المحاصيل وغرس الأشجار والوعي ورعاية النظم البيئية. فقد منع النبي صلى الله عليه وسلم قطع الأشجار الموجودة بالصحراء، وأسس لحكم أن الغابات والبرية هي منافع عامة يجب إبقاؤها تحت وصاية المجتمع وحدد مناطق للحمى حول مكة والمدينة والطائف لا يقطع منها أي أشجار موجودة بها.[55]

3.2 حفظ الماء

يسلط القرآن والسنة الضوء على أهمية الحفاظ على جودة وكمية عناصر المياه. فالمياه تعتبر عنصرا أساسيا للحياة وركزت سنة النبي صلى الله عليه وسلم على الحفاظ على المياه ونظافتها. فوجه المسلم للاقتصاد في استخدام المياه حتى ولو كان على نهر جار.[56] كما توجه الشريعة الإسلامية الأفراد بألا يسرفوا في المياه حتى في الوضوء المفروض شرعا.

وبعكس ملكية الأرض فالموارد المائية مقيدة بشكل كبير ويخضع الاستخدام الفردي فيها لمعايير صارمة. فحتى لو كان الفرد يستثمر موارده الخاصة لبناء مصدر من مصادر المياه أو تيسير الوصول له، فغالبا ما تكون الأولوية للاستخدام وليس للحق الحصري. وقد أعطت المجلة العثمانية المجتمع الحق في استخدام الماء حتى ولو كان ملكية خاصة:

> ثلاث لا يمنعن: الماء والكلأ والنار.[57]

ويحرم الإسلام تلويث المياه الجارية في أرض ويترتب على مثل هذا الفعل مساءلة، بل حتى يسائل مالك لأرض الخاصة الذي لديه مياه جوفية عن تلويثها.[58]

---

[49] الميداني "المبادئ الإسلامية والتخطيط والتنمية المستدامة استخدام الأرض" نشرة الشريعة الإسلامية، إصدار 7.1 (2011) 57 – 89.
[50] د. أ كابونيرا "ملكية ونقل المياه والأرض في الإسلام: إدارة المياه في الإسلام (2001) 94 – 102.
[51] محمد بن إسماعيل البخاري - صحيح البخاري، طبعة همدان (1987).
[52] ن ي الفاروقي، أ. ك. بيسواس، م. ج. بينو إدارة المياه في الإسلام، ورشة عمل حول إدارة الموارد المائية في العالم الإسلامي، رقم W324 333.91، مركز بحوث التنمية الدولية، أوتاوا (كندا) 2001.
[53] م دين "الأخلاقيات البيئية الإسلامية، القانون والمجتمع" الأرض المقدسة والدين والطبيعة والبيئة (1996) 164 – 173
[54] الفاروقي (نفس المصدر 52).
[55] هـ. كيلاني، س. أسعد، ل. عثمان "الحما: طريقة للحياة" المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بغرب آسيا (2007)
[56] الجيوسي (نفس المصدر 25) 33 – 8.
[57] كابونيرا (نفس المصدر 50) 94- 102.

[58] من المصدر نفسه.

4: نماذج التنمية الإسلامية: الحمى

الحمى هو نظام لإدارة الموارد الطبيعية المتوفرة في المجتمع. وقد بدأت نشأته قبل الإسلام حيث كان يعلن الشخص القوي أن هذه الأرض الخصبة ممنوعة على الآخرين. وكان مفهوم الحمى يُساء استخدامه وكان يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه أداة للسلطة ، لا سيما أنه غالبًا ما كانت تُحظر الأراضي على الفقراء.

وكان من المعتاد في الجزيرة العربية قبل الاسلام أنه عندما تنزل قبيلة من البدو الرحل في منطقة جديدة من المراعي، أن يصعد زعيم القبيلة تلة ويجعل كلبه ينبح، ويتم تخصيص جميع الأرض التي يمكن سماع الصوت فيها لاستخدامه الحصري، كحمى له. أما في الأراضي التي تقع خارج حماه، فيمكنه أن يرعي قطعانه جنبًا إلى جنب مع قطعان أفراد قبيلته المستبعدون من الحمى؛ الذي يستخدمه في رعي حيواناته الضعيفة وحيوانات أي شخص آخر منهم يختاره لتقديم امتياز تقاسم المراعي معه.[59]

وعند ظهور الإسلام، وضع النبي **(صلى الله عليه وسلم)** قواعد إنشاء واستخدام الحمى- القواعد التي ستصبح حجر الزاوية في قانون الحماية لحقوق الناس. فألغى**(صلى الله عليه وسلم)** ممارسة تخصيص محميات الاستخدام الحصري من الأفراد الأقوياء، وقضى بأن الحمى يجب أن ينشأ فقط من أجل الصالح العام. [60] على سبيل المثال، فقد أنشأ حمى حول حرم المدينة المنورة حيث يحظر الصيد وتدمير الأشجار والشجيرات داخل دائرة نصف قطرها أربعة واثني عشر ميل على التوالي. وهناك بعض المفاهيم الأخرى للحمى [61]، مثل تقييد استخدام الرعي والزراعة الموسمية والاستخدام المستدام للموارد.

وبمرور الوقت أصبحت الحمى عبارة عن آليات تمارس فقط من قبل السلطات الحكومية، التي تُنشأ بهدف ضمان الإدارة المستدامة للأراضي وإنشاء محميات الحياة البرية والتشجير أو لتسهيل حفظ النظام البيئي. وعيُن أفراد للإشراف على أراضي الحمى للتأكد من أنها تستخدم في الأغراض المحددة. [62] وقد ساهم نظام الحمى بشكل إيجابي في حفظ وحماية الموارد الطبيعية والمراعي والغابات في المنطقة العربية.

وهناك ثلاثة مبادئ رئيسية يمكن ذكرها بشيء من التفصيل تقوم عليها العلاقة بين الحمى والإسلام. أولاً، فإن الحمى قد قدم وتمحور حول مفهوم العدالة الاجتماعية. ولكي يكون الحمى صالح، فيجب أن يعود بالفائدة على جميع مستويات المجتمع، وليس على مجرد فئة أو عائلة معينة. [63] وهذا يتفق مع المبدأ الإسلامي الذي ينص على أن كل إنسان له الحق في أخذ حصة من خير الأرض. وبالمثل، فإنه يحظر أن يتم احتكار الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن أو بموجب الحمى على مجموعة معينة. وفي الوقت الحالي، فإن تلك القواعد مجسدة في الشريعة الإسلامية. على سبيل المثال، فإنه طبقًا للمذهب المالكي، يجب أن تتحقق الشروط التالية قبل أن تتمكن من إعلان الأرض على أنها حمى:

(1) أن تكون هناك حاجة عامة وفائدة للمجتمع ؛

(2) وأن تكون هذه المنطقة مناسبة من حيث الحجم للاهتمام البيئي.

(3) والأراضي التي تعلن أنها حمى لا يتم البناء عليها ولا يتم استغلالها تجاريًا ولا تزرع لتحقيق مكاسب مالية. ويُقيد فيها النشاط البشري، كما لو كانت الحرم أو الأراضي (المقدسة) التي يُحظر فيها الصيد وصيد الأسماك وقطع الأشجار وقطع النباتات. [64]

ثانيًا، لقد صاغ نظام الحمى عقدًا اجتماعيًا على أساس الاحترام المتبادل للبيئة والتعايش وتوازن النظام البيئي والمصلحة العامة (المصلحة) [65] . وحظر التدهور البيئي (الفساد). وقد أُصلح هذا العقد الاجتماعي وكُيف مع مرور الوقت عن طريق ممارسات المجتمع (الأمة) الذي وضع معايير لقواعد السلوك الأخلاقية وخلق معرفة جديدة على أساس المصلحة العامة والضرورة.

---

[59] إل غاري "تاريخ نظام الحماية: الحمى". البيئة والتاريخ 12.2 (2006) 213-228.
[60] "متطلبات النهضة الناجح للحمى" ورشة العمل الدولية: نحو استراتيجية التنفيذ لنظام حوكمة نهج الإدارة الإنسانية المتكاملة (2013).
[61] غاري (ن 59).
[62] دادلي، إل -هيغنز- زوجيب و إس منصوريان. "الروابط بين المناطق المحمية والمعتقدات، والمواقع الطبيعية المقدسة " علم حماية الأحياء 23.3 (2009) 568-577.
[63] آي إيريني، وآخرون. "الحمى" كمحميات للأحياء ": مقاربة لحفظ الأراضي الرطبة من منظور الشريعة." العلوم السلوكية -الاجتماعية و 105 (2013) 476-483

ثالثًا، ساهم الإسلام في تأصيل البعد الأخلاقي لمفهوم الحمى. كما غرس ضرورة قياس الموازنات بين المصالح العامة والخاصة وبين حقوق الإنسان والحفاظ على الطبيعة. وسمح للأفراد بالكسب أو الاستفادة طالما اُتبعت القواعد التي تمنع الظلم وإلحاق الضرر بالآخرين [66]. عن طريق إضافة قيمة إلى سبل العيش ورفاهية المجتمعات المحلية، حيث عمق الحمى دور البشر في تطور الكون (عمارة الأرض) والعيش البسيط على الأرض (الزهد). وبلور الحمى أيضًا فكرة السلع والمنافع العامة التي يشترك المجتمع المحلي في إداراتها، وهو مذهب أساسي في الإسلام:[67]

---

[64] ه الكيلاني "الحمى: وسيلة وجود" أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة كلية لندن، قسم الأنثروبولوجيا (2009).

[65] و جنكينز "الشريعة الإسلامية وأخلاقيات البيئة: كيف يعبىء الفقه (أصول الفقه) الإصلاح العملي" نظرة عالمية: الأديان العالمية والثقافة، والبيئة 9.3 (2005) 338-364.

[66] غاري (ن 59) 213-228.

[67] كابونيرا (ن 50) 94-102.

5: الحمى: نموذج للتنمية المستدامة

في حين أن المفهوم التقليدي للحمى هو بلا شك واحدًا من أهم ممارسات الحماية للموارد الطبيعية في الإسلام، فإنه يعتبر نموذجا قادرا على الاستجابة للتحديات البيئية المعاصرة بالمعنى الشمولي كونه رؤية قيمة لعلاقة الأنسان مع المحيط الخارجي .

والحمى هو النظام الطبيعي لإدارة الموارد المجتمعية التي تعزز سبل العيش المستدامة والحفاظ على الموارد وحماية البيئة. وتخضع نظم الحمى من الناحية التقليدية للمجتمعات المحلية من خلال التوافق مع مختلف الجماعات التي تتحمل مسؤوليات محددة مثل جمع مياه الأمطار ومراقبة الرعي. وكما يجسد النموذج المعرفة المحلية والتعلم التجريبي والحل المشترك للمشكلة، فهو أيضًا مفهوم مرتبط بالموارد الطبيعية والمعضلات المعاصرة.[68]

أولاً، فإن ***الحمى*** يمكن أن يُفهم على أنه نظام للحكم المحلي، مدعوم ومعتمد على المعرفة المحلية وقائم على مبادئ العدالة الاجتماعية والتعاون والنزاهة واحترام الطبيعة. وبما أنه نظام لإدارة الموارد المجتمعية، فإن الحمى يوفر وسيلة للتغلب على التردي البيئي ، فضلا عن تهيئة بيئة مواتية لإدارة النزاعات على الموارد الطبيعية والمراعي والغابات.

ثانيًا، بما أن نظم الحمى تعمل لتحقيق مصالح المجتمعات، فإنها قد تكون وسيلة أكثر كفاءة لتحسين ممارسات استخدام الأراضي والحفاظ على البيئة والرقابة المجتمعية على السياسات وإدارة الموارد الشحيحة في أنماط استخدام أكثر فعالية ومستدامة، مقارنة بتلك المعايير التي تفرضها السلطات الخارجية. وطبقًا لما أورده الكيلاني، فإن تفويض السلطة إلى أصحاب المصلحة المحليين، الذين يحققون معظم المكاسب ويتحملون معظم الخسائر من الحفاظ على التوازن البيئي السليم، يؤكد أنهم يلعبون دورًا نشطًا في مجال إدارة الموارد والاستثمار في صيانتها وحمايتها من سوء الأستخدام. [69]

ثالثًا، المبادئ الأساسية لنظام الحمى تتوافق مع مبادئ الحماية الإسلامية:

- يمثل الحمى نهجًا متمركزًا حول البشر والطبيعة لتحقيق التنمية حيث يلعب الإنسان دور الوصي المسؤول عن بناء العالم (عمارة الأرض). [70]
- ويعمل نظام الحمى من خلال المشاركة العامة (الشورى) والتعلم الاجتماعي والتوافق والتصالح المجتمعي.
- ومن خلال فهم النظام البيئي كوحدة واحدة لا تتجزأ تضم الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحكم الرشيد، فإن نظام الحمى يكون قد بلور المفهوم الإسلامي للتعايش المشترك والوئام. وهذا يتوافق مع المبادئ الإسلامية الأساسية في أن جميع المخلوقات تمتلك قيمة وحقوق جوهرية داخل النظام البيئي. [71]
- يكرس نظام الحمى مفهوم العدالة الاجتماعية الإسلامية في أنها تعمل للحفاظ على المصالح (المصلحة العامة) وتتطلب أن تُستخدم الموارد بالتساوي. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن النظر إلى الغرض من نظام الحمى في أنه يحقق التوازن بين المصالح العامة والخاصة ويوازن بين التكاليف والمنافع و (الضرر). [72]

---

[68] أو الجيوسي "الحمى كنموذجًا لإدارة الموارد الطبيعية في غرب آسيا وشمال أفريقيا" IUCN غرب آسيا (2010). 69 الكيلاني (ن 55).
[70] أ سرحال "الحمى: نظام حماية قديم من شبه الجزيرة العربية من أجل المستقبل" الثقافة والأراضي الرطبة في منطقة البحر الأبيض المتوسط: قصة متطورة (2011) 21.
[71] أو إيه ليويلين وآخرون. "المناطق النباتية الهامة في شبه الجزيرة العربية: 4. جبل أجا " أدنبرة مجلة علم النبات 68.02 (2011) 199-224.
[72] إم إتش نايت، بي جي سيدون وأ المدفع "مبادرات حفظ الحدود الخارجية والفرص في شبه الجزيرة العربية" علم الحيوان في الشرق الأوسط 195.54-183 (2011) sup3.

• وتتبنى أنظمة الحمى المفهوم الإسلامي عن المجتمع أو الأمة الوسط. وفي هذا السياق يشترك الناس معًا في السيطرة على شئونهم الإقتصادية ويتشاركون المخاطر والعوائد. مما يسهل النشاط الإقتصادي ولكنه لا يشجع النمو الإقتصادي الجامح الذي يكون فيه الفقراء عرضة للاشتغلال. 73

ويمكن القول بأن نظام الحمى يتوافق حتى الآن مع مقاصد الشريعة حيث أنه يعزز المبادىء الإسلامية الآتية:

• تقوية النفس البشرية: عن طريق نقل السلطة للمجتمع المحلي ومكافئة الجهد المبذول، كما أن نظام الحمى يعزز إحترام الذات والاعتماد على النفس. وعلاوة على ذلك، فبما أنه نظام قائم على الحكم المجتمعي المحلي، فإنه يمنح الأفراد كلاً من الحرية الشخصية والمسئولية الجماعية. 74

• تقوية الإيمان: فالإسلام يرى أن الله هو الرزاق وكل ما يلحق الضرر بالبيئة هو ضد إرادة الله. وذلك ببساطة لأن الإسلام يحرم إلحاق الفساد(الفساد أو الضرر) بالبيئة ومفهوم الحمى يدعو إلى احترام محيطه من الموارد الطبيعية والحاجة إلى التوازن في استخدام الأراضي بدلًا من اتلافها.

• الثراء الفكري: يشجع مفهوم الحمى على اكتساب المعرفة من خلال استكشاف سبل جديدة للعيش وطرق الاستدامة والتعلم المجتمعي والصفاء الروحي عن طريق تعزيز احترام مخلوقات الله.

• التفكير في الأجيال القادمة: يركز نظام الحمى على كل من الاستدامة البيئية والاقتصادية. ومن المتوقع أن يحقق المستخدمون التوازن بين الاحتياجات الحالية ومصالح الأجيال القادمة، وكذلك موازنة المخاطر في مقابل الفوائد فيما يتعلق بجميع العناصر الحية وغير الحية.

• التنمية البشرية: يحفز نظام الحمى النشاط الاقتصادي من خلال مكافئة الجهد الشخصي ويعزز التخفيف من حدة الفقر من خلال تقاسم المخاطر والعوائد وجعلها تشمل جميع فئات المجتمع.[75]

ولسد الفجوة بين نظام الحمى التقليدي والتحديات الإقليمية المعاصرة، فإن الشكل رقم 1 يبين الإطار المفاهيمي البديل الذي يمكن من خلاله عرض إدارة مستدامة للموارد الطبيعية. ويشمل هذا النموذج الأبعاد البيئية والاجتماعية والبشرية للحمى كما هو مفهوم في الإسلام،. [76]. ويتمحور النموذج حول مفاهيم الحكمة (الحكمة) [77] والاجتهاد (الابتكار) [78] والمصلحة (المصلحة العامة) [79] والعدل (العدالة). [80]

---

[73] م ك سليمان وآخرون. "ورشة العمل الدولية: نحو استراتيجية التنفيذ لنظام الإدارة نظام منهج الحكم البشري المتكامل " (2013).
[74] ح صفي الدين. "رؤية البيئة من خلال عيون إسلامية: تطبيق الشريعة لتخطيط الموارد الطبيعية والإدارة" مجلة الزراعة والأخلاق البيئية 6.2 (1993) 145-164.
[75] سليمان (ن 73).
[76] الجيوسي (ن 22).
[77] تتجاوز الحكمة (الحكمة) مفهوم المعرفة ('علم) لتشمل أبعادًا أوسع من النظرية والعمل والتعليم. ففي الإسلام، يُعد تحصيل العلم فريضة على كل المستويات الفردية والمجتمعية. الكلمة الأولى للقرآن، هي اقرأ (اقرأ)، ويُشار إلى العلم في القرآن الكريم باسم "النور" (نور). وتزخر المصادر التأسيسية بإشارات إلى المعرفة والخيال والإلهام الفكري، وهناك إشارات محددة إلى ضرورة فهم البشر للنظم الطبيعية التي تحكم الكون مثل دورات المياه وفصول السنة.
[78] تهدف نظرية المعرفة الإسلامية إلى تطوير معارف جديدة تتضمن التفسير (التفسير) والتأويل(التأويل)، قياسًا على (القياس) والتفكير النقدي أو الابتكار (الاجتهاد).
[79] المصلحة (المصلحة العامة) ومن المفهوم أنها تعبر عن الغرض الرئيسي أو نية الأحكام الشريعة الإسلامية. وتتطلب المصلحة بأن يكون عمل الفقهاء وعمل الحكومة في مصلحة المجتمع. لذلك،فإذا كان التفسير الحرفي للشريعة الإسلامية لايمثل مصلحة المجتمع، فإن مبدأ الاستحسان(التفضيل الفقهي) يسمح بالتفسيرات الأخرى التي يمكن العثور عليها.
[80] بعض الفقهاء يميز بين عدالة التوزيع التي تعالج المساواة والتقسيم العادل للفوائد الاجتماعية والأعباء. والعدالة التصحيحية، التي تسعى إلى استعادة المساواة. يطالب القرآن بأنه على الجميع تلبية النوعين.

الشكل 1. الإطار المفاهيمي لإدارة الموارد الطبيعية المستدامة من منظور إسلامي

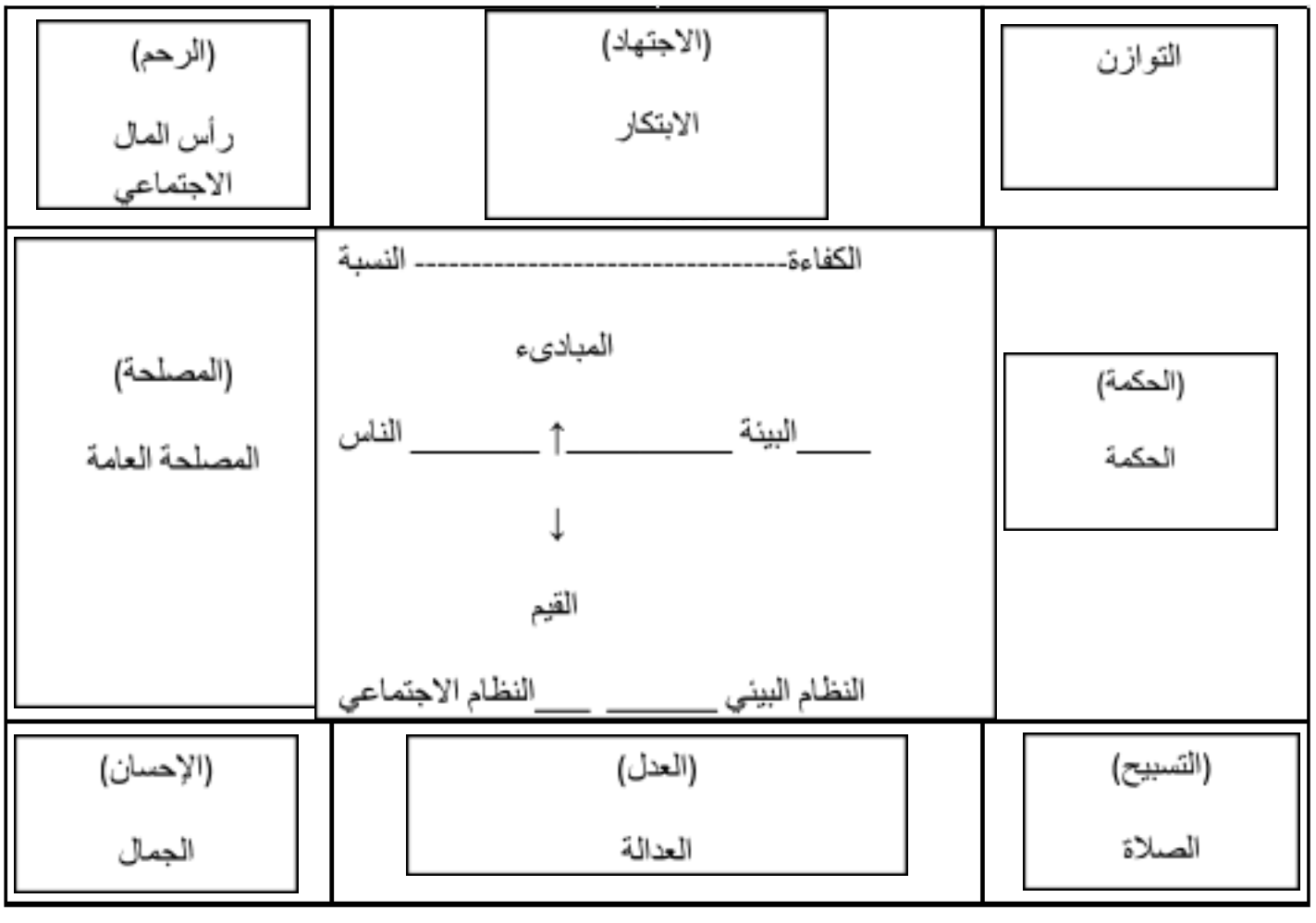

6: تطوير مسار جديد للتنمية المستدامة

التحديات البيئية والتنموية التي تواجه المنطقة اليوم لم يسبق لها مثيل، فهي متداخلة ومعقدة بين القطاعات الأجتماعية-الأقتصادية-السياسية. وسوفتشكل على نحو متزايد عوامل قوية في الحفاظ على التوازن البيئي وضمان إنتاج الغذاء الكافي والحفاظ على إمدادات المياه لدعم النشاط الاقتصادي. ويعني فشل آليات السوق أن مدى هذه التحديات قد أسيئ فهمهما إلى حد كبير. وهناك حاجة إلى نماذج جديدة من التنمية لرسم مسار يؤدي إلى الخروج من التدهور البيئي. ويجب أن تكون مثل هذه النماذج متعددة التخصصات والمعارف وتستند إلىفهم عالم الأسباب. كما يجب أن تكون واقعية وعملية بما فيه الكفاية لكسب الالتزام الشعبي اللازم لإجراء تحول في أساليب الحياة والعادات الاستهلاكية والممارسات التجارية والقيادة السياسية. وسوف يكون التحدي الأكبر هو تحويل مستخدمي الموارد - على جميع المستويات وفي جميع القطاعات - إلى أصحاب المصلحة في الموارد. ويمكن العثور على هذا التحفيز في القيم والمبادئ الإسلامية في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.

وردًا على ذلك، فقد وضعت هذه الدراسة إطارًا مفاهيما لفهم التنمية المستدامة القائمة على المفهوم التقليدي للحمى. فقدرة أنظمة الحمى على استيعاب وتوليد المعرفة المحلية التي تشكل مجتمع الممارسة (الأمة) من متداولي ومجتمع المعرفة والتي تتبنى التعلم عن طريق العمل تميزها عن نماذج التنمية الحديثة. [81] وعلاوة على ذلك، فتركيزها ذو النطاق المحلي المرتبط بالإنسان وعلى نمط لامركزي في التنمية يعود بالفائدة على المجتمعات المحلية ويوفر نقطة انطلاق في الخطاب التنموي المعاصر.[82] وبشكل عام ، فإن هذا النموذج يدعو إلى إطار للتنمية يتوافق مع المبادئ الإسلامية واستراتيجيات المشاركة للتغلب على التحديات البيئية.

ولتفعيل هذا النموذج، فإنه يجب أن يكون متكاملًا مع القواعد والمعايير الدينية المعاصرة. وفي هذه النقطة، فإن علوم التفسيروالقياس الإسلامية التي تُستخدم لتطوير حلول للقضايا المعاصرة- الاجتهاد - تصبح ذات صلة. ولكي يُصبح أي حكم أو قاعدة إسلامية سارية النفاذ، فإنه يجب ألا تنتهك المقاصد والأهداف الحقيقية من الشريعة (المقاصد الشريعة). فالهدف النهائي من الشريعة هو تسهيل المصلحة العامة (المصلحة). ولقد طور الفقهاء مجموعة من المبادئ التوجيهية لتحديد مدى استيفاء شروط المصلحة، [83] وكذلك المعايير التي تحدد مقاصد الشريعة وتقديم التوجيهات بشأن كيفية تحقيق المصلحة. لذلك، فمن المتوقع أن القوانين الجديدة يمكن أن تنشأ للاستجابة للتحديات المعاصرة بقدر تمسك هذه القواعد بالمصلحة العامة. وقد تتضمن هذه القوانين قواعد جديدة لإدارة الموارد وحماية البيئة وحقوق الأجيال القادمة. وقد يُنظر إلى مقاصد الشريعة باعتبارها الإطار الذي قد يحدث فيه تحليلًا للسياسات والمقايضات بين المصالح البيئية العامة والخاصة.[84]

وتحتاج الفجوة في المعرفة والتمويل المستدام أيضًا إلى معالجة: ومنها تمويل التنمية المستدامة. فالأموال المتاحة للقضايا البيئية والمحافظة عليها لا تنمو بما يتناسب مع حجم وأهمية التحديات. [85] ويجب تعيين زيادات كبيرة في الاستثمار، وكذلك تحديد مصادر تمويل مستدامة ومستقرة على المدى الطويل لتمويل مبادرات الحماية للبيئة. وفي نفس الوقت، فهناك حاجة لتطوير وتفعيل نماذج وأدوات جديدة للتمويل. حيث ينبغي تشجيع المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة لتشمل حماية البيئة واستدامة الموارد في إطار ولايتها.

---

81 الجيوسي (ن 68).

82 المرجع نفسه

83 (1) يجب أن تكون المصلحة حقيقية، أو بموجب دليل راجح، تتفوق فيه المنفعة على الضرر؛ (2) يجب أن يكون ذو منفعة للشعب أو المجتمع ككل، وليس لفئة أو شريحة معينة من المجتمع و (3) يجب أن لا تتعارض المصلحة مع أي من النصوص الإسلامية أو مع ما اجتمع عليه العلماء(الإجماع).

84 رأي السنة(ن 34).

85 في حين أن هناك العديد من المنظمات الإقليمية وصناديق التنمية (بما في ذلك الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق السعودي للتنمية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية)، فإن التركيز الرئيسي لهذه الأموال ينصب على تمويل البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، سواءً المادية أو المؤسسية مثل الطرق والسدود وشبكات الكهرباء والمطارات والمستشفيات والمدارس. في حين تكون الاستثمارات في مجال الاستدامة والإجراءات البيئية نادرة جدًا.

ومن الأمثلة على ذلك إصدار السندات الإسلامية (الصكوك) [86] التي تلبي المعايير الخضراء واعتماد معايير استثمار مسئولة عن البيئة والمجتمع وإدارة الوقف (الصناديق الاستئمانية) التي أنشئت خصيصًا من أجل التنمية المستدامة أو للحفاظ على الموارد. [87] ومن شأن هذا الوقف أن يتكامل مع صناديق التنمية التقليدية القائمة ولكن بشرط أن يقدم تمويل أكثر مرونة وابتكارًا وضمان مستوى مناسب من الاستثمار البيئي في المنطقة.

وأخيرًا، لا بد من وضع استراتيجية للتعبئة والانخراط لنشر أخلاقيات الوعي البيئي التنموي بين أصحاب المصلحة في الموارد في المنطقة. وللقيام بذلك، فإنه ينبغي الاعتماد على النصوص التأسيسية وأعمال العلماء المسلمين - وهي تزخر بثوابت وقواعد الوعي البيئي التنموي وكما جاء في النسخة الحديثة من الكتاب الشهير، حدود النمو، فإن الوعي اللازم للتعامل مع الأزمة البيئية هو " التغيير المؤيد بكل نص ديني ، وهو تغيير ليس في العالم المادي أو السياسي، ولكن في عقول الناس وقلوبهم - وفي أهدافهم ". [88]

---

[86] يو المغول س صفر- علي الصكوك الخضراء: مقدمة لأخلاقيات البيئة الإسلامية في التمويل الإسلامي المعاصر (2015).

[87] الوقف، في اللغة العربية، تعني الانتظار أو الحبس أو المنع. يتم استخدام كلمة الوقف في الإسلام بمعنى عقد بعض الممتلكات والحفاظ عليه لصالح المنفعة المقتصرة على عمل خيري معين وحظر أي استخدام أو التصرف بها خارج هذا الهدف المحدد. وينسجم هذا التعريف مع الوقف، أي أنه ينطبق على الممتلكات غير القابلة للتلف الذي يمكن الاستفادة منها دون استهلاك الممتلكات نفسها. ويمكن أن يكون الوقف ذو صلة بالأراضي والمباني والمياه، والأنواع، والزراعة والنباتات والنقدية. ويمكن أيضًا أن يتم استخدام الوقف لتأمين الموارد مثل الأرض والطاقة والمياه للاستفادة من الأنشطة بيئيا ، بما في ذلك على مستوى المجتمع المحلي.

[88] د ح ميدوز وآخرون. "حدود النمو" نيويورك 102 (1972).